

المشاريع الاستعمارية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر  
من خلال مجلة حوليات استيطان الجزائريين عدد 1852 و 1854  
French Economic Projects in Colonial Algeria through  
Issues of the Annual Journal of the Settlement of Algeria  
issue 1852 and 1854

طالبة الدكتوراه بختة وابل<sup>(1)</sup> أ.د. غازي الشمري

جامعة أحمد بن بلة - وهران

alshammari.ghazi@yahoo.fr

bekhta16alger@yahoo.com

تاريخ القبول: 2020/03/01

تاريخ الإرسال: 2020/01/20

**الملخص:**

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على توظيف كل إمكانياته وقدراته من أجل السيطرة على الجزائر، لهذا طبق جملة من المشاريع الاستعمارية، في إطار سياسة مصادرة الأراضي، ومن ثم منحها للأجانب في شكل امتيازات، بفعل التشريعات العقارية القانونية، بتاريخ جانفي وجوان 1851-1852 وسنة 1854، والتي سلبت مجهودهم الفلاحي، وخيرات أراضيهم، إضافة إلى منح القروض لفائدة المعمرين الأجانب، من خلال إلغاء نظام الجمارك وهي مرحلة ربطت الاقتصاد المحلي الجزائري بالأوروبي، كله لخدمة الاقتصاد الفرنسي في المنطقة والذي تعزز أكثر بشبكة المواصلات، لدعم سياسة الاستيراد والتصدير لمختلف المنتوجات، والتي تطورت في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1852 و 1854، وبالتالي فإن الفكر السياسي الفرنسي خلال هذه المحطة التاريخية قد عبرت عنه المجلة بصور مختلفة، ولأغراض عدة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه.

**الكلمات المفتاحية:** المشاريع الاستعمارية؛ قانون الجمارك؛ شبكة المواصلات؛ القروض؛ الغرف الفلاحية؛ مصادرة الأراضي.

**Abstract:**

The French colonialism has made use of all its capabilities for the sake of controlling Algeria. Hence, Therefore, a number of

colonial projects were applied, within the framework of the land confiscation policy, and then granted to foreigners in the form of concessions due to legal real estate legislation dated in January and June 1851-1852. This latter stole their agricultural efforts, and the bounties of their lands. Besides, loans were granted for the benefit of foreign perennials by abolishing the customs system. This latter is a stage that linked the Algerian domestic economy to the European one, all to the service of the French economy in the region which is further strengthened by the transportation to support the import and export policy of various products developed between 1852-1854. Therefore, during this historical station, the journal expressed the French political thought in different ways, and for several purposes, and this is what we attempt to address.

**Key words:** colonial projects; customs law; transportation network loans; agricultural rooms; the confiscation of land.

#### مقدمة:

اتجهت سياسة الإمبراطورية الفرنسية الثانية في الجزائر بقيادة الحاكم العام راندون إلى دعم جملة من المشاريع الاقتصادية؛ الغرض منها تسريع إجراءات الاستيطان والتعمير في الجزائر، خاصة وأنه بعد مرور حوالي اثنين وعشرين سنة من الاحتلال، أكدت وزارة الحربية بإشراف من مديرية شؤون الأهالي، على ضرورة المساهمة في الكتابة عن أوضاع الجزائر باللغة الفرنسية، لأجل اطلاع الرأي العام عن سياستها المطبقة نحو الأهالي؛ فأصدرت مجلة بعنوان حوليات استيطان الجزائريين ما بين 1852 و1854، تناولت فيها الجانب الاقتصادي من سياسة فرنسا.

ومن أهم ما جاء فيها حديث عن كيفية تنظيم القروض، وفتح غرف فلاحية تجعل اقتصاد الجزائر في ارتباط كبير مع العالم الأوروبي، وبخاصة الاقتصاد الفرنسي. و عليه نتساءل: ما منظور المجلة نحو المشاريع الاقتصادية خلال هذه الفترة؟، وكيف تناولت مجلة الحوليات هذه الأخيرة؟ وما الهدف من الكتابة عنها؟.

## 1- التعريف بالمجلة:

تصدر باللغة الأجنبية (اللغة الفرنسية) في شكل مجلدات ذات حجم كبير إلى متوسط تتراوح من 384 صفحة إلى 484 صفحة للجزء الواحد، شبيهة بالجريدة الرسمية، مصنوعة من ورق صلب وخشن رمادي اللون في اغلب صفحات الواجهات، وتحت عنوان حوليات استيطان الجزائريين من 1852-1858، للمؤلف ايوليت بو ( Hippolyte peut )، تتناول ميادين كثيرة ومختلفة، اخترت منها الجانب الاقتصادي والذي اخذ حيزا كبيرا من الكتابة خلال طول أعداد المجلة، ونظرا للأهمية البالغة التي تعالج فيها المجلة هذا الأخير، من حيث أنها كانت مصدرا شاهدا لتلك الأوضاع الاقتصادية للجزائر، إضافة إلى متابعة كتابها كل تفاصيل المخطط الاستيطاني الفرنسي، فانطلقت من خلال قراءة استطلاعية واستنباطية لمقالاتها؛ على كيفية الترويج لهذه المشاريع، كما أنها أكدت على أهميتها لدفع عجلة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، بهدف ضمان بقاء فرنسا والرسالة الحضارية التي جاءت من أجلها على حسب تعبيرها، والدليل على ذلك تطورها ما بين سنتي 1852 و 1854، ما كان سببا في اختياري لهذين العديدين والتركيز عليهما، وذلك بغرض التعرف على طبيعة الفكر السياسي الأوروبي الفرنسي، وعلى وجه الخصوص اتجاهها.

## 2- وسائل سلطة الاستيطان الاقتصادي الفرنسي:

**إلغاء قانون الجمارك:** احتلت الأرض الجزائرية أهمية كبيرة لدى المشرع الفرنسي، والذي عبر عنها احد الأعضاء الأمريكيين بقوله: " بما أن الأرض دائما تنتج فهي أرض محل امتياز وهبة"<sup>1</sup>، ولتوسيع دائرة الاستيطان الفرنسي أكثر، أصدرت السلطة الفرنسية جملة من التشريعات القانونية ما يخول لها صلاحيات الاستحواذ على اكبر قدر منها لخدمة مصالحها في المنطقة، خاصة مع بداية سنة 1851، والتي حملت قانونين خلقا المفهوم الأول لتشكيل الملكية العقارية وفق القانون الفرنسي<sup>2</sup>، بحجة أنها في الأغلب بدون توثيق. ولهذا تمت عملية مصادرة الأراضي ومنحها في شكل امتيازات للمعمرين الأجانب من

مختلف الجنسيات<sup>3</sup>، حيث وصلت نحو 800 سند ملكية<sup>4</sup>، من بينها أملاك القبائل التي ساندت المقاومات الشعبية<sup>5</sup>، والتي كانت في المراحل الأولى من مقاومة الأمير عبد القادر، من خلال تنظيم عملية المعاملات العقارية بين الأهالي والمعمريين<sup>6</sup>.

ونتيجة لتطور الإنتاج الفلاحي بالجزائر من الكروم وزيت الزيتون وحتى التبغ، فكرت السلطة الفرنسية في ضرورة تسهيل عملية تصديرها إلى الدول الأوروبية<sup>7</sup>، فأصدرت قانونا بتاريخ 11 جانفي 1851، ينص على إلغاء الحواجز الجمركية المبرمة بين الجزائر وفرنسا<sup>8</sup>، بحيث أن هذا الأخير رسم ما يسمى بالوحدة الجمركية بين الطرفين، مما سيسمح بدخول بعض المنتوجات الفرنسية إلى الجزائر<sup>9</sup>، ومن ثم فتح سوق بأسعار مناسبة عبر السوق الوطنية<sup>10</sup>. خاصة إنتاج زيت الزيتون المعروف في منطقة القبائل، والتي أعطت كميات معتبرة وصلت إلى 4.878.000 مدة ستة شهور من نفس السنة<sup>11</sup>.

عبرت المجلة عن اهتمامها بهذا المشروع الاستثماري على أنه خطوة أولى لربط الاقتصاد الفرنسي بالجزائر والذي سيجعلها في تطور ملحوظ. كما أنها تحدثت عن أهمية صدور هذا القانون كونه سيساعد فرنسا على المضي في تطبيق سياستها الاقتصادية في الجزائر، من حيث أنها نقلت تفاصيل زراعة الزيتون برصد أرقام عن الكميات المنتجة وأهميته الصحية.

ولهذا نظمت غرف فلاحية في كل دوائر الأقاليم الثلاث للجزائر بالرغم من الصعوبات التي واجهتها؛ ففي الجزائر تضم نحو 50 عضو، في حين وهران وقسنطينة وصلت إلى 40 عضو، شارك فيها كل من الملاك الأجنيبيين والأهالي؛ بالإضافة إلى القطاع العسكري والمدني، والتي جاءت بعد رفض وزارة الحربية لقرض قيمته 900.000 فرنك من ميزانية الحرب، فبعث رئيس الحكومة مراسلة تحوي قرض قيمته 1.200.000 فرنك لصالح المستوطنين الفلاحين، لإنشاء 14 مستوطنة زراعية طبقا لقراري 20 و21 فيفري 1851 لدعم القرض الخاص، ولكنه أجل نتيجة المعارضين من الحكومة<sup>12</sup>.

## المشاريع الاستعمارية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر.....

يلاحظ أن المجلة كانت تحاول الإعلان عن الصعوبات التي واجهت المشروع الاستعماري، وبالتالي وصفت حال وضع الجزائر خلال هذه الفترة. إضافة إلى التشهير و الإبلاغ عن مساعي الإدارة الفرنسية والمحاولات لتجسيد المخطط الاستيطاني لاستقرار المعمرين والسعي لخدمتهم بشتى الطرق، وهذا ما يزيد في حماسهم لتجاوز تلك العقبات والإقدام على تلبية طلبات الهجرة إلى مستعمرة الجزائر.

هناك قانون آخر صدر بتاريخ 16 جوان من نفس السنة، أقر أن الملكية حق مضمون لكل الأطراف بين الأهالي والمعمرين الأجانب<sup>13</sup>، والذي يفهم من خلاله أنه جاء لرفع الغبن والمعاناة عن الملاك والمزارعين، لكنه حدث العكس عند إضافة المادة الرابعة، التي تنص على ضم الغابات إلى أملاك الدولة<sup>14</sup>، وبالتالي لا يمكن تطبيق ما يسمى بالملكية الخاصة عليها، فهو فرصة للاستفادة من خيراتها وثمارها<sup>15</sup>، والتي فيما بعد سوف تكون عاملا مساعدا لتطویر الرأسمالية الفلاحية للأوروبيين الأجانب.

وهذا ما أشارت إليه المجلة بطريقة غير مباشرة على لسان احد المحامين الفرنسيين الذي قال عنه انه بداية تأسيس المفهوم الحقيقي للملكية العقارية الفرنسية في الجزائر.

**تأسيس الغرف الفلاحية:** للخروج من توابع أزمة سنة 1847-1849<sup>16</sup>، عملت الإدارة الفرنسية على إصدار مرسوم بتاريخ 06 أكتوبر 1851<sup>17</sup>، ينص على إنجاز غرف زراعية عبر كل دائرة عن طريق انتخابات خاصة، شارك فيها مختلف المالكين الأوروبيين، الأهالي وحتى من القطاع المدني والعسكري<sup>18</sup>، سواء في الجزائر التي تحوي 50 عضو، إلى جانب 40 عضو في كل من وهران وقسنطينة<sup>19</sup>، والتي خرجت منها بدعم ومتابعة لقانون الجمارك المبرم بين الجزائر ومتربول فرنسا، والذي سمح بإنتاج سوق بأسعار مناسبة.

وفي سنة 1854، تطورت بتعليمات من الحكومة العامة على ضرورة المواصلة في تطبيقها ومن ثم زيادة أعضائها<sup>20</sup>. لقد اثر ارتفاع مردود

الزراعات التجارية الصناعية، وأرباح النقل، على عمليات الشراء والتصدير<sup>21</sup>؛ فعملت السلطة الفرنسية على تنظيم المعارض السنوية للمنتجات الجزائرية، والتي توجت بتسليم الميداليات الذهبية وحتى الفضية<sup>22</sup>، بهدف خلق جو للمنافسة فيما بينهم، وبهذا نلاحظ إصرار السلطة الفرنسية على تطبيق التشريعات القانونية في المجال الزراعي بالرغم من العراقيل التي كانت تواجهها.

ما لوحظ عن المجلة أنها ذكرت أن بعض الجزائريين كانوا يستحقون وسام الاستحقاق بالنسبة لخبرتهم الزراعية، ولكنهم لم يكرموا من طرف الإدارة الفرنسية؛ ولهذا أخذت موقف الدفاع والاعتراف الضمني بوجود أحقية للأهالي الفلاحين من خلال هذه الأخيرة، إلى جانب التصريح المباشر.

**فرض الضرائب:** لقد أثقلت الإدارة الفرنسية كاهل الأهالي بجملة من الضرائب على الأراضي والمحاصيل الزراعية؛ والتي تسمى العشور (l'achour)<sup>23</sup>، في حين ما كان على المواشي ويسمى الزكاة (zakat)؛ فعن الأولى يشرف عليها قائد بواسطة المكتب العربي، والتي تتم بعد فترة موسم الحصاد، عن طريق الجابدة والزويجة (djebda- zoudja)، على مساحة زراعية تقدر من 7 إلى 10 هـ، يخصص جزء منها إلى الحكومة الفرنسية أما من القمح أو الشعير، أما عن الزكاة فتحدد ب: 100 خروف و 30 من البقر و 40 من الجمال. كما نجد في الشرق ضريبة أخرى تسمى الحكور والتي تقدر ب 25 فرنك عن الجابدة، يقدم منها 05 فرنك للقائد على أتعايه من الإدارة<sup>24</sup>، إضافة إلى ضريبة اللازمة (Iezma)، على سكان الصحراء ومنطقة القبائل التي لم تخضع لأوامر السلطة الفرنسية في الجزائر ولإجراتها<sup>25</sup>، وتدفع نقدا، بقيمة 5 إلى 100 فرنك، بحيث تكون بصفة جماعية، نظرا لغالبية نمط السكن عند العرب كقبائل التل، والتي تنعم بكثرة الأغنام والجمال<sup>26</sup>، وهناك لازمة النخيل وحق البرنوس؛ هذه الأخيرة كانت في شكل هدايا، ولكن اعتبرتها فرنسا حق لا بد من مواصلة دفعه<sup>27</sup>، والتي من شأنها لعبت دور كبير في تعبئة خزينة الاستيطان، ومن ثم تطبيق مشاريع استعمارية أخرى.

## المشاريع الاستعمارية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر.....

إن الملاحظ عن المجلة أنها اكتفت بنقل أخبار عن أنواع الضرائب من غير التفصيل في أنماطها و نتائجها، والتي كانت من ضمن سياسة دعم لهذه المشاريع والتي كانت على حساب الأهالي.

**تطوير شبكة المواصلات:** خصصت مجلة الحوليات حيزا هاما في صفحاتها للحديث عن شبكة الطرق؛ ودورها في استمرار المخطط الفرنسي في الجزائر، من خلال مقالات كثيرة تحت عنوان: "شبكة الطرق والسكة الحديدية". تضمن البعض منها شعارات: "... أن الاستيطان في الجزائر يتطلب قواعد للحماية، والذي يتأكد بإنشاء طرق..."<sup>28</sup>، فإذا رجعنا إلى المادة رقم 19 من الفصل الرابع لقانون 16 جوان 1851، مفادها أن حصر ملكيات الأهالي للمصلحة العامة يكون في الحالات التي من بينها فتح طرق وسكة حديدية بصفة شرعية؛ ولكن مع التعويض لأصحابها على حسب حدود العملية، في حين أنها كانت حبرا على ورق، وعليه نظمت شبكة تنطلق من الجزائر عبر مواقع مختلفة منها: الفندق نحو الجدار المائي للحراش؛ ومن المنزل المربع إلى قسنطينة، أما الثانية على طول منحدر مصطفى والقبّة، يحدها من الجانب الأيمن الحراش إلى قطاع بني موسى ومخيم أربا، هذا وعن الثالثة؛ فتشمل منحدر مصطفى، بئر خادم ومنعطف واد الكرمة باتجاه مركز سهل بوفاريك، والتي تعد الطريق المباشر للبلدية والمدية، إضافة إلى الطريق المزدوج بين دالي إبراهيم و الدويرة المؤدي للساحل، في حين شمل الرابع منها، القليعة إلى سهل سطا والي مرورا بمركز سيدي فراش<sup>28</sup>.

وقد أشارت المجلة من خلال مقال تحت عنوان: "السكة الحديدية في منطقة التل"، إلى أن الاستيطان لا يستقر باستغلال الأراضي بل لابد من الاستيطان الصناعي من خلال إقامة الأشغال العمومية عليها<sup>29</sup>، ومد خطوط السكك الحديدية، يعني هذا عدم الاكتفاء بالاستيطان الزراعي، بل لابد من توسيعه إلى غاية المناطق الداخلية، فالمجلة في موقف الإخبار وإيجاد الحلول بغرض دعم التجارة الفرنسية في الجزائر المستعمرة.

ومن الأمور التي دعت إليها المجلة من أجل دعم النشاط التجاري الاعتماد على مدا خيل المحافظات الثلاث وهم الجزائر، شرشال ودلس، تربطها عدة قواعد أهمها بوفاريك والدويرة، واللذين يعدان مركزين استيطانيين بالدرجة الأولى في الجزائر، حيث أن الطرق الوطنية خلال سنتي 1850-1851 وصل طولها إلى 371.045 م في حين الإستراتيجية مثلت 342.000 م. و أما الطرق الرابطة بين الأقاليم كانت 98.648 م، تتوسطها طرق المناطق القروية ب137.748م، لهذا أنشئ 43 جسر تعمل كلها على خدمة الزراعة والسكان فهي سلاح ذو حدين. وفي 29 أفريل 1852 أصدر الحاكم العام سانت أرنو أمرا بضرورة المباشرة في إكمال طريق بين بوجي (Bougi) إلى سطيف لربطه مع باقي مدن الجزائر، كما قامت إدارة الطرقات بانجاز طريق في منطقة القبائل، التي تعتبر مسرحا للمخطط الاستيطاني وتطبيقه ومن ثم نجاحه، لذلك أمر الجنرال راندون بوضع إدارة وقطاع خاص بها لإعطاء الكيفية الصحيحة لتطبيقه، عند زيارته لقلمة، بون، فلبيل وواد زيرامنا؛ حيث يشمل الطريق مركز بومرزوق القريب من واد جميل، والذي يفصله ب82 كلم عن منطقة القبائل الصغرى<sup>30</sup>.

ومن هنا يتضح أن المجلة قد تفاعلت بهذا المشروع بدليل أنها اعتبرته أسلوبا ايجابيا قد يخدم السلطة الفرنسية ومصالح معمرها في الجزائر، من خلال إنشاء العديد من المشتلات الفلاحية والتي بدورها تستقطب أعداد كبيرة من الكولون مما تكون أيدي عاملة متشعبة بأفكار ومشاريع مهمة على حسب تعبيرها.

أما عن شبكة الطرق في الإقليم الشرقي؛ فقد تمت على حساب غابات ايدوغ (Edough)، من جهة عنابة نحو فليبييل، ومن مياه الصاف صاف نحو قسنطينة<sup>31</sup>. ولهذا جاء في تقرير الحكومة وسير الأشغال المهمة بإدارة الطرقات الإسراع في انجاز شبكة طرق للقبائل الكبرى التابعة للإقليم العسكري في الجزائر وقسنطينة، في كل من مركز بوسماعيل، فوكة ما رتيم (Fouka Maritime)؛ والذي سيقدم العديد من الخدمات للمعمرين والقرى المتواجدة غرب القليعة، كما تم انجاز طريق واد كورسو (Oued Corso) وايسار



المشاريع الاستعمارية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر.....

(Isser) على الطريق الرابط بين الجزائر ودلس، لكن أهم تلك الطرق شريان الاتصال بين عنابة و قالمة ؛ من حيث تطوره والتحسين الذي وصل إليه مستوى الطرق<sup>32</sup>.

بعد استسلام الأمير عبد القادر، والى غاية سنة 1854، تبين للإدارة الفرنسية ضرورة توسيع نطاق الاستيطان الفرنسي إلى منطقة التل الجزائري، فنظرا لطبيعة الأهالي ونمط معيشتهم في الأكوخ، الخيم والمستودعات المهجورة، وجب النظر في أوضاعهم، بالمباشرة في تطبيق فكرة التوجه من وهران إلى عنابة، خط شرق غرب الجزائر، رفعا بمستوى القطاع الكولنيالي<sup>33</sup>، وذلك بإنشاء سكة حديدية تربط المناطق الداخلية بالكبرى في إطار تطوير الاقتصاد وعمليات التبادل التجاري. تم تقسيم المخطط على حسب الطرق الرئيسية وهي: تلمسان- بلعباس- معسكر- اورانفيل- مليانة-المدينة- أومال- برج بوعريرج-سطيف- قسنطينة و قالمة، تنفرع نحو خط الجنوب وتمثله باتنة؛ لوجود مراكز تخزين ورئيس قطاع دائرة الأهالي أما في الشمال؛ ومن خلال الترتيب المعتمد نجد: وهران- ارزيو – مستغانم- الجزائر- بوجي (Bougie) فيلبفيل و عنابة، بحيث أن السكة الحديدية تفصل بين سكان القبائل وأهالي التل المتساويين نوعا ما<sup>34</sup>، بحيث أحصت المجلة قائمة بأسماء السكان التي مسها مشروع السكة نحو التل الجزائري، تطبيقا لقانون 16 جوان 1851، فنذكر البعض منها عبر الأقاليم الثلاث:

#### الجدول 1: محافظة وهران

| القبيلة | عدد سكان | القبيلة | عدد سكان | القبيلة   | عدد السكان | القبيلة  | عدد السكان | القبيلة     | عدد السكان |
|---------|----------|---------|----------|-----------|------------|----------|------------|-------------|------------|
| الزماله | 4.515    | الغرابه | 6.620    | الفراقة   | 695        | تاليات   | 1.500      | عتبة        | 570        |
| اوقلا   | 860      | بوتن    | 581      | سيجارة    | 1.484      | البورجية | 4.739      | عكرمة       | 1.185      |
| صحري    | 1.200    | مخالبة  | 3.000    | اولادمحمد | 250        | بنسلطان  | 348        | عكرمة شراقة | 3.200      |

(les annales de la colonisation algériennes, 1854, p:127 )

نلاحظ من خلال الجدول الأول؛ أن قبيلتي الغرابية وعكرمة الشراقة تمتلك كبريات المساحات الزراعية ذات الطابع الجماعي في الجهة الغربية، ما غطى جانب كبير من المشروع الفرنسي، بدعوى أنها ساندت مقاومة الأمير عبد القادر، ومن ثم مصادرتها لصالح الغرض العام.

### الجدول 2: محافظة الجزائر

| القبيلة | عدد سكان | القبيلة | عدد سكان | القبيلة | عدد سكان | القبيلة | عدد سكان |
|---------|----------|---------|----------|---------|----------|---------|----------|
| سابق    | 4.266    | كوسير   | 10.885   | العطاف  | 9.698    | بن راشد | 3.003    |
| احمد    | 3.003    | جندل    | 4.149    | زمول    | 2.392    | هشام    | 3.207    |
|         |          |         |          |         |          | زواق    | 9.378    |
|         |          |         |          |         |          | غريب    | 3.380    |

(les annales de la colonisation algériennes , ibid.)

شأنها قبيلة أولاد عطاف والزواق وأولاد كوسير، هؤلاء الأخير يتركزون في قرية تدعى اربعطاش وهو عدد وفد من وفود سهل متيجة ساندوا مقاومة الأمير عبد القادر، فاضطرت الإدارة الفرنسية إلى مصادرة أراضيهم ما عدله 90 % من ممتلكاتهم العقارية، والتي كانت سببا حتميا في هجرتهم.

### الجدول 3: محافظة قسنطينة

| القبيلة | عدد سكان | القبيلة   | عدد سكان | القبيلة | عدد سكان | القبيلة | عدد سكان |
|---------|----------|-----------|----------|---------|----------|---------|----------|
| وزفران  | 1.850    | بني اوريس | 5.500    | منصور   | 1.600    | فتاية   | 4.046    |
| امقران  | 952      | مزاية     | 4.518    | اوقزاغ  | 480      | بني يحي | 1.440    |
| مزيتا   | 2.760    | حشام      | 6.246    | بوناب   | 200      | سدراة   | 700      |
|         |          |           |          |         |          | سلطان   | 586      |
|         |          |           |          |         |          | عامر    | 13.700   |

(Les annales de la colonisation algériennes, ibid.)

وفي إطار خدمة الاستيطان الزراعي، ضرورة دعمه بمراكز استيطانية مدنية للاستفادة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فمن جهة وهران، توجد كل من السانيا، فالمي (figuir)، تلال (ste barbe)، المزارع البيئية

## المشاريع الاستعمارية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر.....

(ferme environments)، سانت دونيس، سيدي بلعل، عمي موسى، من مجموع سكاني قدر ب 30.913 بصفة مباشرة، أما عن غير ذلك فنجد: سيدي بلعباس، معسكر، سانت ايوليت (saint hippolyte) سانت اندري، واد الحمام، بني اخلاف، تيارت، سعيدة، مستغانم المدينة والمنظر، بمجموع سكاني 30.952، أما في محافظة الجزائر، فشملت المراكز الآتية: العاصمة، حسين داي، ارباء، روفيقو، صومعة، دالماتي، موبونسي (montpencier)، جوانفيل، البليدة، الشفة، موزاية مدينة، العفرون، موزاية مناجم، لودي، داميات، بوقار، عين سلطان، افريفيل، اوراسفيل، مزرعة بونتييا، اومال، أين قدر عدد السكان الإجمالي لهم ب 106.032. في حين المراكز الأخرى كان الاتصال بمشروع السكة غير مباشر منها: القبة، رسييتا، الفندوق، بني مراد، حمر العين، بورقيقة، مارنغو، شرشال، نوفي، بومدفع، عين البنيان، مونتنونت، تنس، ثنية الحد، الاغوات، ذراع الميزان، بمجموع سكاني قدر ب: 14.889 .

قسنطينة، فقدر عدد سكانها ب 78.199 موزعين على المراكز الآتية: بوجي، البرج، عين صافية، سطيف، عثمانية، قسنطينة المدينة والمنظر، مجاز عامر، قالمة، البيوليس، صغير، جومابس، سانت شارل، دامريمونت، فالي، سانت انطوان، فليبيل، عنابة، هذا وعن المناطق البعيدة عن السكة فهي: بوقادة، باتنة، لامبيسيا، قاستونفيل، روبرت فيل، سيدي ناصر، احمد بن علي، بإجمال سكاني قدر ب: 12.961 فرد<sup>35</sup>. كما تعززت السكة بمساحات هكتارية تتنوع من سهول و أودية؛ فمن الغرب نجد سهل مالط ب: 65 هـ، ثلاث، السيق، سهل الهيرة الهليل ب: 13.500 هـ، والسهل الداخلي لميناء الشلف 15.000 هـ بمجموع 248.500 هـ. أما في محافظة الجزائر فتمثله كل من واد الارابيل، بورومسبي، وواد الحد والشلف، هضبة السرسو، واد حقوم وواد سروان، واد الحمام، الشير، سهل بني سليمان واريب حمزة، بمساحة إجمالية تقدر ب: 110.000 هـ، ومن جهة قسنطينة، فخط المشروع يمر على كل من: واد الساحل، سهل صاخية، سطيف، حوت الرمال، بومرزوق، باردة، مهريس، حمام المسخوطين، زناتي سييوس، وراجتا، سهل عنابة ووادها، بمساحة 747.800 هـ<sup>36</sup>. قدرت تكلفة ميزانية المشروع بمبلغ 400 مليون، والذي هدف

إلى ربط مركز التل بحدود المغرب وتونس<sup>37</sup>؛ ما جعل نمط الاقتصاد الأهالي مفتوح أمام الأوروبيين من خلال تنظيم أسواق أسبوعية لأهم قبائل المقاطعات الثلاث، إلى جانب خدمة الاقتصاد الصناعي الفرنسي وتطويره، بتوفير وإيصال المواد الأولية للبناء بمختلف أنواعها، من رخام، جبس وطين باعتبارها المنطقة الأكثر غنى بذلك. إضافة إلى مادة الخشب و الفلين، والمواد الخامة من المعادن الأساسية التي تزرع بها مناجم الجزائر<sup>38</sup>.

في سنة 1853 كتبت وزير الحربية إعلام يوضح قائمة السكان الأهالي الذين يمتلكون أراضي تتمتع بالمعادن<sup>39</sup>، فوجب تعزيزها بشبكة طرق وسكة حديدية<sup>40</sup>، فأصدر قانون بتاريخ 1854/06/09 والذي يحدد هذه الشبكة لكل محافظة<sup>41</sup>، فعن الجزائر، تم إنشاء طريق الجزائر قسنطينة والتي تصل إلى غاية حدود الفندق ، حسين داي، البيت المربع، سهل المتيجة، طريق اومال، المار بواد الحراش إلى غاية الإقليم المدني، وطريق الجزائر- روفيقو، الذي يجمع ما بين سيدي موسى إلى غاية مدخل روفيقو، طريق الأطلس، والذي ينطلق من الحراش إلى وادي سيدي حمودة ، أما الجزء الثاني منه على الطريق الفاصل ب500م عن واد الجمعة إلى غاية حدود طريق إربا، وطريق الجزائر إلى البليلة<sup>42</sup>، عبر الدويرة، وطريق الجزائر القليعة عبر سطاوالي، يتوسعهم طريق الكبير من الجزائر إلى المدينة؛ مارا من الكرمة إلى غاية وهران، وقسنطينة، كما هو موضح في خريطة مشروع السكة الحديدية لمنطقة التل.



(Les annales de la colonisation algériennes, 1854, p : 127)

## المشاريع الاستعمارية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر.....

يمثل الخط المستمر باللون الأسود امتداد لمراكز ومواقع التي تمس مشروع السكة الحديدية لمنطقة التل الجزائري، والذي يربط الإقليم الغربي الى غاية الإقليم الشرقي، والذي كان دائما على حساب ممتلكات الأهالي ومجهودهم. ولكن من خلال المجلة تم الإعلان عن المشروع في إطار الترويج للمخطط الاستعماري و دوره في تطوير الجزائر.

**استغلال الثروة المعدنية:** اهتمام آخر حضيت به السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر؛ بإحصاء عدد المناجم وتقديم تقارير خاصة بذلك إلى وزارة الحربية للتكفل بأشغالها ، فأعلنت وزارة الحربية بموافقة من الحاكم العام على ضرورة البحث عن المعادن، فبتاريخ 10 ماي 1854 تم اكتشاف منجم للزنك، الحديد والمغنزيوم في ناحية بني فورحال الواقع شمال غرب قالمة التابع لمحافظة قسنطينة، كانت ملكا لقبائل بوزيتون والفروجي لأولاد علي، بمساحة تقدر ب9.695 هكتار، اين كللت العملية بنجاح كبير تعززت المنطقة من خلاله بجملة من الخدمات والملاحق<sup>43</sup>.

لقد عملت السلطة الاستعمارية على منح العديد من التسهيلات للتجار الأوروبيين للبحث عن المعادن وإعادة تشكيلها<sup>44</sup>، من بينهم السيد دافيد لويس فريديريك فغونسوا (David Louis Frederic François) ، الذي يعتبر من كبار أصحاب حرف صناعة السلاسل الحديدية<sup>45</sup>، أما في محافظة قسنطينة فنجد السيد انتونيو شيراط (Antonio chi ratte) والسيد ادوارد جوفر édouared jufair، والسيد قبريان برنوان (Gabriyan bernwan)، للبحث عن الرصاص والحديد في جبل سيدي رغييس، والذي باشر في العملية انطلاقا من تاريخ المداولات الخاصة بالمناجم 1854/05/31، في الإقليم الخاص بقبائل الحركة؛ بالقرب من جبل حميمات على بعد 70 كلم جنوب قسنطينة<sup>46</sup>.

## خاتمة:

لقد كانت حولية الاستيطان تتابع مختلف التطورات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1852-1854، حيث لم تخف انطباعاتها أو آرائها نحو تلك المشاريع، من حيث أنها خصصت لها مساحة هامة من

الكتابة عنها بأدق التفاصيل، وحتى إعادة نشرها، كما حرصت على نقل أخبار تطبيق المخطط الفرنسي في الجزائر عبر كامل الأقاليم، فلم تخف تعاطفها أو حتى توجيه الحلول، والتي كانت بمثابة آراء عن الاستيطان والمشاريع الاستعمارية الاقتصادية في الجزائر.

بدا اهتمام المجلة واضحا من خلال الدعوة إلى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد الأوروبي، والدليل على ذلك حذف قانون الجمارك لسنة 1851، من خلال التركيز على الزراعات الصناعية.

اكتفت المجلة بدورها الإعلامي من دون أي توجه وذلك بالنظر إلى المقال الختامي الذي كتبه مدير الشركة ايبوليت بو، من حيث أنها ذكرت بعض المشاكل والصعوبات التي تعرض لها المشروع الاستعماري، من دون ذكرها أو التفصيل فيها.

إن المادة التاريخية التي حملتها المجلة قد استطاعت أن ترسم لنا بعضا من الواقع الاقتصادي الذي عاشته الجزائر خلال فترة البحث والدراسة، لأن أولا: أصحاب المقالات شخصيات عاشت تلك الأحداث، فكانت تجارب حية نقلت تفاصيل كثيرة حتى بمصطلحاتها الشعبية، ولكنها في مرحلة ثانية؛ كانت في وعي تام من عدم الإطالة في إبراز الموقف أو الرأي من تلك الأحداث والوقائع.

#### قائمة المصادر والمراجع:

- 1- Hippolyte peut, l'Algérie a l'exposition de Londres, les annales de la colonisation algériennes, bulletin mensuel de la colonisation française et étrangère, t1, paris, 1852, p 101
- 2- ibid.
- 3- شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار، 1827-1871، تر جمال فاطمي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 277.
- 4- Hippolyte peut, op cit, p 100.
- 5- Djilali sari, insurrection de 1871, société nationale d'édition et de défissions, Alger, 1872, p 51.
- 6- moniteur algérien, 28/02/1846, quinzième année, n 739.
- 7- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص: 159.

المشاريع الاستعمارية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر.....

- 8- C.A.O.M, loi sur le régime commercial de l'Algérie, recueil des actes du gouvernement de l'Algérie, 1830-1854, Alger, 1856, p 776.
- 9- عبد الرحمان رزاقى، تجارة الجزائر الخارجية- صادرات الجزائر ما بين الحربين العالميتين- رغبة، ص:12
- 10- عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأس مالية في الجزائر، بين عامي 1830-1962، الجزائر، 1979، ص: 96-97.
- 11- Hippolyte peut, statistique de l'Algérie, op cit, p 42
- 12- ibid, p 59.
- 13- C.A.O.M, la constitution de la propriété en Algérie, recueil des actes du gouvernement, 1830-1854,14/16/06/1851, op cit, p 806.
- 14- Arthur Girault, Principes de colonisation et de législation coloniale, Tome II, 2ème édition, Paris, 1904, p 603.
- 15- Eugène robe, Origène formation et état actuel de la propriété immobilier en Algérie, paris, 1885, p 91-93
- 16- Arthur Girault, op cit, p 415.
- 17 - C.A.O.M, recueil des actes du gouvernement, op cit.
- 18- MP, mener ville, dictionnaire de la législation algérienne, volume 1, 3 éditions, paris, Alger, 1877, p 31.
- 19- Hippolyte peut, chronique du mois, op cit, p 58.
- 20- C.A.O.M, de l'expropriation et l'occupation temporaire pour cause d'utilité publique, recueil des actes du gouvernement, op cit , p : 808.
- 21- Hippolyte peut, statistique de l'Algérie, op cit.
- 22- ibid.
- 23- C.A.O.M, rapport sur un projet d'arrêté ministériel relatif a l'impôt arabe, boîte f 80/1150.
- 24- Hippolyte peut, statistique de l'Algérie, op cit.
- 25 - C.A.O.M, rapport sur un projet d'arrêté ministériel relatif a l'impôt arabe, op cit.
- 26- Hippolyte peut, de la production et de commerce des huiles en Algérie, t2, op cit, p : 263.
- 27- C.A.O.M, rapport sur un projet d'arrêté ministériel relatif a l'impôt arabe, op cit.
- 28- Hippolyte peut, frais d'organisation, t2, op cit, p : 101.
- 29- C.A.O.M, plan de la colonisation pour la Provence d'Alger, boîte 2x103, p : 08.

- 30- Hippolyte peut, frais d'organisation, op cit, p: 145
- 31- ibid , p : 378.
- 32 - ibid, p : 379.
- 33- Hippolyte peut, chemin de fer de l'Algérie par ligne centrale du tell, t2, 1854, op cit, p : 97.
- 34- ibid, p: 115.
- 35- ibid.
- 36- ibid, p :119.
- 37- ibid, p: 120.
- 38- ibid, p: 123.
- 39- ibid, p: 127.
- 40- Octave Teissier, Algérie géographie, histoire ; statistique ; description des villages et hameaux, paris, 1865, p 43-44.
- 41- moniteur algérien, rapport sur l'Algérie, 05/06/1854.
- 42- L. Gabriyel, revue algériennes, 1858-1860, suivies d'un itinéraire de voyage en Algérie, Lyon, 1861, p : 12-17
- 43- Moniteur algérien, 1854, op cit.
- 44- Hippolyte peut, frais d'organisation, t1, 1852, p : 103-104
- 45- Moniteur algérien, 13/07/1854, op cit ; Hippolyte peut, notice minéralogique sur la province d'Alger, mince concédées, 1857, op cit, p 337-351.
- 46- Moniteur algérien, 05/11/1854, op cit.